السياسة الوطنية لتمكين المرأة

في دولة الإمارات العربية المتحدة

2031-2023

السياسة الوطنية لتمكين المرأة

في دولة الإمارات العربية المتحدة

2031–2023

”إننا نتطلع إلى ضرورة الإسراع بمعدلات التنمية عن طريق وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة، تعتمد على التخطيط العلمي السليم ونستعين بالخبرات العالمية المتخصصة، بهدف إسعاد كل مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيق آمال شعبها في التقدم والرخاء“

المغفور له بإذن الله
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
مؤسس الدولة طيب الله ثراه

الإمارات العربية المتحدة

”إن الإستراتيجية التنموية بالدولة اعتمدت مبدأ التوازن وتفعيل كل الإمكانات المتوافرة دون استثناء، والأهم من ذلك أن هذه الإستراتيجية أخذت على عاتقها مواكبة حركة التطور والتحول التي يعرفها الاقتصاد العالمي وبما يمثله ذلك من تحديات“

المغفور له بإذن الله
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
طيب الله ثراه

”لقد أدركنا منذ البداية أهمية تواجد المرأة في ميادين العمل الوطني وترسيخ ثقافة مجتمعية تساند مشاركة المرأة في الشأن العام، وكان لإنجازاتها ما يحملنا على الفخر والاعتزاز بدور المرأة الإماراتية المتميز في مسيرة الاتحاد وحضورها المؤثر في الحياة العامة، مثمنين ما حققته من نجاحات تُحسب لها في مختلف المناصب والوظائف التي شغلتها والتي تجاوزت فيها المرأة في عدد من القطاعات نسبة الرجال“

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

”نحـن نُمكـن المجتمـع عـن طريـق المـرأة، نحـن نُمكـن اقتصـادنا بتعزيـز دور المـرأة ونطـور خـدماتنا الحكوميـة عنـدما تتـولى المـرأة المناصـب القياديـة ونطلق مشاريعنا التنموية التي تقوم على إدارتها المرأة“

صاحب السمو

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

”المرأة الإماراتية ستظل مُلهمة ومربّية وقائدة، ومصدر عـزٍّ وفخـر، نتبـاهى بتميّزها وإبداعها وابتكاراتها، ونُفاخر العالم بمُنجزاتها“

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة

Mother of the Nation

كلمة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك

H.H. SHEIKHA FATIMA BINT MUBARAK

رئيسة الاتحاد النسائي العام
رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تحولات كبرى وسريعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما في مجال النهوض بقضايا المرأة ومشاركتها المجتمعية وحظي أيضاً تمكين المرأة باهتمام خاص من قبل المغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والاهتمام اللامحدود بالمرأة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وأخية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة وإخوانهم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، وتبوأت المرأة الإماراتية مكانة فريدة ومرموقة في كافة قطاعات المجتمع ومفاصل الدولة وأضحت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به في مجال التنمية البشرية ومؤشرات التنافسية العالمية وخاصة مؤشرات ردم فجوة النوع والتي تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل السياسات المراعية لتمكين المرأة من أن تحتل الدولة المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة 68 بين دول العالم في مؤشرات التنافسية العالمية في عام 2022.

لقد استطاع الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه في 27 أغسطس 1975 من تقديم العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج الموجهة لخدمة المرأة، حيث انطلقت مسيرته من رؤية ثاقبة تقوم على رسالة وأهداف واضحة وضعت بعناية فائقة تلبي احتياجات المرأة وتتناغم مع مئوية 2071 لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية حكومة أبوظبي 2030 في دعم جهود إعداد المرأة القادرة على خدمة وطنها والحفاظ على مكتسباتها والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق أعلى مستوى من الرعاية والحماية وتحقيق العدالة والمشاركة الفعالة

ومن أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2002 والإستراتيجية الثانية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، وها نحن الآن، نُطلق سياسة وطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2023-2031 إن سباق التطوير والتنمية الذي تشهده الدولة، دفعنا لأن نعمل على تقييم الإستراتيجية 2015-2021 بما يمكننا من رفع سقف طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الإماراتية. لقد كشفت لنا المراجعة الشاملة للإستراتيجية الثانية 2015-2021 أن الإنجازات التي تحققت على كافة الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات إعاقة أمام طموحاتنا بل مكنتنا من التفكير بشكل منهجي على طرح وسائل وطرائق أسهمت في تذليلها لنصل إلى مستويات جعلت العالم ينبهر بما تحقق للمرأة الإماراتية من مكاسب وإنجازات في فترة قصيرة من عمر الدول.

وانطلاقاً من ذلك، يظل الاتحاد النسائي العام ملتزم بتحقيق رؤيته في تحقيق المبادىء العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً القادمة والأهداف الإستراتيجية لحكومة إمارة أبوظبي، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لنساهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة.

والله ولي التوفيق،،،

فاطمة بنت مبارك

رئيسة الاتحاد النسائي العام
رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الاسرية

كلمة الأمينة العامة للاتحاد النسائي العام

ترأست سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك -أم الإمارات- حفظها الله ورعاها الاتحاد النسائي العام، إيماناً من سموها بالدور الكبير الملقى على عاتق المرأة الإماراتية في نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى أهمية تكاتف جهود جميع مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص العاملة في مجال قضايا المرأة على مستوى الدولة.

حظي الاتحاد النسائي العام باهتمام خاص من مؤسس وباني نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- ولقيَ دعم ومساندة كبيرة من المغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والاهتمام اللامحدود من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وأخيه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة وإخوانهم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.

أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031، واستهدفت تفعيل دور المرأة ومشاركتها في المجالات المختلفة. والعمل على إزالة العقبات التي تقف حائلًا دون مشاركتها مشاركة فاعلة في جميع ميادين الحياة العامة وتأصيل دورها في الإسهام في التنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار.

لقد خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات واسعة في التنمية المستدامة وحققت تطوراً هائلًا في التشريعات والسياسات والآليات، وتفوقت على كثير من مثيلاتها من الدول في النمو الاقتصادي المستدام والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حتى غدت الإمارات وجهة حضارية يقصدها البشر من كل حدب وصوب، لما تتمتع به من جودة في الحياة انعكس ذلك على تفوق الإمارات عربياً وعالمياً في عدد من المؤشرات العالمية.

جدير بالذكر بأن هذه النتيجة الإيجابية تتوافق مع أهداف السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031، وطموحنا هو استمرار المسيرة وتحقيق جودة عالية في الحياة للمرأة تتماشى مع مئوية الإمارات 2071 ورؤية أبوظبي 2030، ومن هذا المنطلق تم إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2023-2031 لكي نتمكن من مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة لمؤشرات التنمية في الدولة ونضمن بأن المرأة مساهم وشريك رئيسي فيها.

إن العمل على تحديث وتطوير ومتابعة تنفيذ وتقويم السياسة الوطنية لتمكين المرأة بشكل دوري ضرورة حتمية تفرضها التحولات البنيوية السريعة الحاصلة في الدولة، وبذلك نتعامل مع هذا الحدث بمنهجية علمية باعتماد النهج التشاركي بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية.

إن السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031، ستكون مرجعية لكافة المؤسسات والهيئات العاملة في الدولة، في وضع خطط وبرامج عملها من أجل توفير حياة كريمة تقوم على أسس صحية واجتماعية وتعليمية وبيئية واقتصادية عالية الجودة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والله ولي التوفيق،،،

نورة خليفة السويدي

الأمينة العامة للاتحاد النسائي العام

المحتويات

الإطار المفاهيمي للسياسة الوطنية لتمكين المرأة	25
مؤشرات التنافسية العالمية في مجال تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين	33
المجالات التنافسية التي يبحث فيها التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي	37
المقارنات المعيارية لجهود تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة	43
الإطار العام للسياسة الوطنية لتمكين المرأة	51
مراحل ومستويات وآلية التنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة	69

الإطار المفاهيمي

للسياسة الوطنية لتمكين المرأة

1 منهج إدماج منظور النوع الاجتماعي في التنمية

شهد مفهوم حقوق المرأة والنهوض بها العديد من التطورات عبر التاريخ، فقد كان التركيز سابقاً على مسألة إشراك المرأة في التنمية وتمكينها من مصادر الدخل المختلفة عبر برامج تهدف إلى بناء قدراتها الإنتاجية، ولكن تغير هذا التوجه مع مؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985، إذ تحولت النظرة السائدة آنذاك حول حقوق المرأة من مفهوم "المرأة في التنمية" إلى مفهوم "المرأة والتنمية" بعد أن تبين ضعف المنهج الأول وعدم إدماجه للمرأة بصفة متساوية في عملية التنمية، ومن ثم تطور المفهوم ليلبي الحاجة لإدماج المرأة في عمليات التنمية وجعلها جزءاً لا يتجزء منها إلى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى معالجة العلاقات ما بين المرأة والرجل ويهتم بتوزيع الأدوار والمسؤوليات بينهما، من خلال ضمان العدالة في توزيع الموارد والفرص والفوائد بالتساوي بينهما.

وعليه فإن منظور النوع الاجتماعي لا يقتصر على حقوق المرأة ودورها في عملية التنمية الشاملة المستدامة فقط، بل يتحدث عن المرأة والرجل وبالذات عن أهمية الجنسين بالمساهمة فيها معاً، حيث إنه يقر بالحاجة للمساهمة الكاملة والفاعلة من قبل الرجال والنساء في أخذ القرارات، ويمنح الأهمية ذاتها لمعرفة، وتقييم تجارب الرجال والنساء، كما يضمن قيام كل من الرجال والنساء بالتعرف بذاتهم ويساهم بتحقيق عدالة أكبر في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى أنه يلغي الإفتراضات المسبقة عن مواقع واحتياجات الأفراد.

إن تضمين المنظور المبني على إدماج النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات التنموية يعني:

- الإقرار بأن كل النساء والرجال شركاء فعالين في عملية التنمية الشاملة المستدامة من خلال مشاركتهم في بلورة وتطوير السياسات وبرامج التنمية.
- التأكيد على أن يكون صوت النساء مسموعاً فيما يتعلق بالتعرف بأنفسهن على إحتياجاتهن وأولوياتهن المختلفة.
- التنبيه لظاهرة عدم المساواة بين المرأة والرجل، وإعادة دراسة الدور والرؤية والمواقف الذكورية من أجل العمل على تغييرها.
- إشراك الرجل في إحداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز الذكوري فيما يتعلق ببرامج وسياسات التنمية.
- التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين بالمشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الوطنية لتمكين المرأة لم تهتم فقط بتوفير فرص التعليم والعمل والمشاركة للمرأة، بل ستتجه نحو إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والموازنات والخطط التنموية، وذلك من منطلق أن الاهتمام المطلق بالنهوض بالمرأة وتمكينها دون النظر إلى النصف الآخر من المجتمع قد يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية وفكرية بين كل من الرجل والمرأة مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي في الأسرة.

وعليه؛ فإن تدخلات النوع الاجتماعي قد تستهدف النساء على وجه الحصر، والرجال والنساء معاً، أو الرجال فقط، لتمكينهم من المشاركة والاستفادة على قدم المساواة من جهود التنمية. إن إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية يتجاوز مسألة تفعيل مشاركة المرأة، ليشمل تضمين تجارب ومصالح النساء والرجال للتأثير على جدول أعمال التنمية.

ولذلك فإن السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023–2031 ترتكز على تطبيق أفضل الممارسات في منهج إدماج منظور النوع الاجتماعي كآلية عمل من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال دون تمييز بينهما على أساس النوع، وذلك بما يكفل مشاركتهما معاً بشكل متساوٍ في العملية التنموية، وبما لا يتعارض مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمع الإمارات ، إذ تهدف عملية إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية إلى تضييق وتقليص الفجوة في الفرص الإنمائية المتاحة للنساء والرجال والعمل على تحقيق العدالة بينهم، كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية المؤسسات وسياساتها.

2 عالمية حقوق المرأة

وضعت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لتكون مرجعية للدول في توفير المعايير الأساسية لتوفير الحياة الكريمة للإنسان، وذلك من منطلق المساواة في الحقوق وعدم التمييز بين بني البشر في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ضوء ذلك فإن الاعتراف الدولي بحقوق المرأة مر عبر مجموعة من المراحل على النحو الآتي:

ميثاق الأمم المتحدة 1945

اعتبر مبدأ المساواة بين الجنسين في صميم حقوق الإنسان وقيم الأمم المتحدة. وثمة مبدأ أساسي لميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمده قادة العالم في عام 1945 هو "المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء"، وتقع على عاتق جميع الدول المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

جاء ليؤكد حقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي الرجال والنساء في الحقوق وعلى النهوض بالتقدم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، والحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز.

الإتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 1952

اعترفت للنساء بحق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز. وللنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز. وللنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز.

الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة عام 1957

أقرت بأنه "لا يجوز للدولة عند اكتساب أحد مواطنيها باختياره جنسية دولة أخرى ولا لتخلي أحد مواطنيها عن جنسيته أن يمنع زوجة هذا المواطن من الاحتفاظ بجنسيتها" و "تعترف هذه الاتفاقية للمرأة الأجنبية المتزوجة بحقها في اكتساب جنسية زوجها إذا طلبت ذلك".

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966

ارتكز على مبدأ المساواة بين الجنسين حسبما أقر الفصل الثالث المشترك لكليهما على تعهد الدول الأطراف بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذين العهدين.

إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة 1993

يعتبر الوثيقة الأولى الدولية لحقوق الإنسان التي تعالج حصرياً وصراحةً قضية العنف ضد المرأة، إذ يؤكد الإعلان أن "العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعوق أو يلغي تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسية" ويذكر الإعلان أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يأخذ أشكالًا عديدة ومختلفة ويمارس في مجموعة من البيئات بما فيها تلك التي تعاني من أزمات فهذا العنف متجذر بشكل عميق في العلاقات الهيكلية بين المرأة والرجل والتي تغيب فيها المساواة.

إعلان ومنهاج عمل بيجين 1995

وضع "جدول أعمال لتمكين المرأة" والذي تم التوقيع عليه من كافة الحكومات وينظر إليه على أنه "شرط أساسي مسبق لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام"، ويضم المنهاج تحليلًا على أساس النوع الاجتماعي للمشكلات والفرص في 12 مجالًا مثيراً للقلق، بالإضافة إلى جملة من المعايير الواضحة والمحددة للإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص متى كان ذلك ملائماً كما ينص المنهاج على الالتزام العالمي الأول بتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي باعتباره المنهجية التي سيتم من خلالها تحقيق تمكين المرأة.

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 وأصبحت نافذة عام 1981، وفرت إطاراً شاملًا لتوجيه كافة الإجراءات القائمة على حقوق الإنسان والتي تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين ويفهم عدم المساواة بين الجنسين في إطار هذه المعاهدة على أنه نتيجة لممارسة التمييز ضد المرأة. وتضع الاتفاقية تعريفاً للتمييز وتحدد مجموعة من الخطوات التي يتعين على الدول اتخاذها للقضاء عليه وتؤكد على حقوق المرأة في مجالات محددة، وتضع شروطاً على إجراءات التصديق والرقابة ورفع التقارير والمسائل الإجرائية الأخرى.

أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، وتم تحديد تاريخ تحقيقها بحلول عام 2030، وتمثل خارطة طريق من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة، وتضم أهداف التنمية المستدامة 17 هدفاً مترابطاً وتمثل جزءاً من قرار الأمم المتحدة يسمى "جدول أعمال 2030"، وتضمنت أهداف التنمية المستدامة هدف خاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات رقم 5. ويقترح الهدف 5 مجموعة من الغايات من أجل إنهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة، ويعترف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ويعلي من قيمها، وبالمشاركة والقيادة في عملية صنع القرار، وتعميم الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

المرأة والسلام والأمن

تتألف وثائق الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المرأة والسلام والأمن من قرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و1889 (2009) المعنية بالمرأة والسلام والأمن و1820 (2008) و1888 (2009) و2106 (2013) و2122 (2013) المعنية بالعنف الجنسي في النزاع المسلح. وقد شكلت هذه القرارات الأسس التي انبثقت عنها جهود مجتمع الأمم المتحدة الرامية لتوسيع دور المرأة في المناصب القيادية في كل جانب من جوانب منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك جهود صنع السلام وبنائه، وتحسين حماية النساء والفتيات ضمن إطار من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

اتفاقيات مؤتمر كانكون

المنبثقة عن المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2010 السياسة العالمية الأولى للتغير المناخي والتي تضم إشارات متعددة للمساواة بين الجنسين. ومنذ ذلك الحين، تحققت مكاسب عديدة لتعزيز مشاركة المرأة في المفاوضات ولترسيخ المساواة بين الجنسين في الوثائق المنبثقة عن الاتفاقية الإطارية وكذلك في صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف وصناديق الاستثمارات المناخية. وفي مؤتمر الأطراف الثامن عشر المنعقد في الدوحة عام 2012، اتخذ قرار بتعزيز التوازن بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وفي تمثيل الأطراف في الهيئات والمؤسسات بموجب الاتفاقية أو بروتوكول كيوتو.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت على الإنضمام والتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية والإنضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وقد صادقت الدولة على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان مثل:

الإعلان الدولي لحقوق الإنسان.	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	اتفاقية حقوق الطفل.
الاتفاقية رقم (29) لسنة 1930 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي.	الاتفاقية رقم (89) لعام 1948 المعنية بالعمل ليلًا (النساء).
الاتفاقية رقم (100) لسنة 1951 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.	الاتفاقية رقم (105) لسنة 1957 بشأن إلغاء العمل الجبري.
الاتفاقية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز في المهنة والاستخدام.	الاتفاقية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام.
الاتفاقية رقم (182) لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.	

وقد نصت المادة 125 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تقوم حكومات الإمارات باتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ، وللسلطات الاتحادية الإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الاتحادية، وعلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الاتحاد في هذا الشأن.

مؤشرات التنافسية العالمية

في مجال تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين

لإعداد هذه السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031م، تم اعتماد مؤشرات التنافسية العالمية كمعايير مرجعية (Benchmarks)دالة وموجهة لصياغة الأهداف الرئيسية والفرعية التي يجب العمل عليها لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي ستساهم بشكل مباشر في تحديد نوعية المبادرات والمشاريع والأنشطة المستقبلية التي من نتاجها أن تساهم في الوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في مجال مؤشرات التنافسية العالمية بشكل عام، وفي مجال تمكين المرأة ومؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين بشكل خاص بحيث تتماشى مع مئوية الإمارات 2071.

وفي هذا السياق نحاول تقديم مختصر حول ماهية مؤشرات التنافسية العالمية (Global Competitiveness Indicators)بشكل عام، وفي مجال تمكين المرأة والفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Indicators) بشكل خاص، آخذين بعين الاعتبار المرتبة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 2022 والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه خلال الخمسين سنة القادمة لتصل إلى ما وصلت إليه نظيراتها من الدول المتقدمة، والتي تُعتبر نموذجاً في هذه المؤشرات التنافسية العالمية من خلال اتباع المقاييس والمعايير العالمية والمقارنات المعيارية في مجال تمكين المرأة والفجوة بين الجنسين (Benchmarking with Global Gender Parities and Woman Empowerment Measures).

يتميز مفهوم التنافسية بشكل عام بالحداثة حيث ظهر الاهتمام بمفهوم التنافسية مع بداية تسعينيات القرن الماضي كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا مما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، ومن المهم ذكره هنا أن تنافسية الدول حالياً تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها وتلبية رغبات المستفيدين.

والتنافسية تعني القدرة على تزويد المنتفعين بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في الأسواق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال ورأس المال البشري والتكنولوجيا)، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة أو المؤسسة أما في مجال/خدمة معينة أو في كافة المجالات المحددة كمؤشرات ثابته لقياس مدى التميز والتفوق. فنجد أن تنافسية الدول تقاس بعدد كبير من المؤشرات المستعملة لقياس القدرة التنافسية لأي دولة مع كافة دول العالم وأحياناً تستخدم لبيان القدرة التنافسية داخل نفس الدولة وفيما بين المؤسسات التي تعمل وفق مجالات محددة .

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقارير سنوية متخصصة حول مؤشرات التنافسية العالمية (Global Competitiveness Indicators)بشكل عام، وفي مجال مؤشرات التنافسية العالمية لتقليص وردم الفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Indicators) بشكل خاص منذ عام 2006. ويمثل عام 2022م جل اهتمامنا حيث يوفر مقارنات شمولية وتفصيلية، تساعد الدول على معرفة موقعها من مراتب التنافسية العالمية في مجال المساواة بين الجنسين من خلال مؤشرات تقليص فجوة النوع، ومقارنة نفسها مع باقي الدول وعليه فإنه يعتبر مفيداً لرسم خريطة الطريق نحو تطورها وتميزها ليس فقط من خلال تميزها داخلياً وإنما كذلك عالمياً فتستطيع الدولة من خلاله تحديد موضعها ورتبتها، ثم تقرر ما يجب فعله للوصول لأفضل المراتب التنافسية بمجال تمكين المرأة وتقليص فجوة النوع من خلال إجراء المقارنات المعيارية (Benchmarking)مع الدول ذات المراتب المتقدمة بهذا المجال واعتماد مؤشراتها كمعايير مرجعية للتنافسية (Benchmarks)ومن ثم إجراء تحليل معمق لمواضع الخلل لتبين أهم مسبباته وأخيراً وضع الخطط الإستراتيجية والتنفيذية وإتخاذ الخطوات العملية التي تترجم كمبادرات وبرامج وأنشطة في هذا المجال للوصول بمؤشراتها إلى أفضل المراتب من التفوق التدريجي.

المجالات التنافسية

التي يبحث فيها التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي

يحدد التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام 2022 (The Global Gender Gap Report 2022)، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إطار عمل شامل للمقارنات المعيارية العالمية (Benchmarking)في مجال فجوات النوع الاجتماعي، حيث أنه يصنف الدول بمراتب وفق مدى تقدمها بمجال ردم وتقليص فجوة النوع الاجتماعي ويعرف بالدول التي تعتبر نموذجاً ومثالًا يحتذى بتقسيم مواردها المتوفرة وتوزيع الفرص بشكل عادل بين الرجال والنساء، بغض النظر عن مستوى تلك الموارد (أي بغض النظر عن تصنيف الدولة من حيث مدى غنى مواردها) أو مقدار دخل الدولة.

ويتضمن هذا التقرير دليلًا عالمياً لفجوة النوع ((the Global Gender Gap Index (GGGI) يهدف لقياس الفجوات بين الرجال والنساء ومدى التقدم الحاصل عليها على مرور الزمن كواحدة من أهم عناصر المساواة الجندرية، ومن خلال أربعة ركائز أو مجالات تنافسية رئيسية هي:

1 المشاركة الاقتصادية والفرص

وتقاس هذه الركيزة من خلال ثلاثة مفاهيم رئيسة هي مدى المشاركة الاقتصادية، والأجر، والترقي والتطور الوظيفي، وتقاس من خلال خمس متغيرات، هي:

معدل مشاركة النساء بقوة العمل مقابل الرجال (عاملين وباحثين عن عمل).

معدل المساواة بالأجر بين الرجال والنساء عن العمل ذاته (معدل النساء مقابل الرجال).

معدل الدخل التقديري الذي تجنية النساء مقابل الرجال.

معدل النساء في مواقع صنع القرار، النساء بالوظائف القيادية العليا، والمديرات.

معدل النساء المحترفات والعاملات بالمجال التقني/الفني.

2 التقدم المحرز بمجال الالتحاق بالتعليم

وتقاس هذه الركيزة بمعدلات التحاق الإناث مقابل الذكور بالتعليم، وتقاس من خلال أربع متغيرات، وهي:

- معدل الأمية بين الإناث مقابل الذكور.
- معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الإعدادي مقابل الذكور.
- معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الأساسي مقابل الذكور.
- معدل إجمالي إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي مقابل الذكور.

3 الصحة والبقاء على قيد الحياة

وتقاس هذه الركيزة من خلال عاملين، هما:

- معدل الجنس عند الولادة.
- مدى العمر الصحي المتوقع عند الولادة.

4 التمكين السياسي

وتقيس هذة الركيزة الفجوة بين الرجال والنساء في الوصول لأعلى مستوى من مستويات اتخاذ القرار، ومن خلال ثلاث متغيرات هي:

- معدل النساء في البرلمان مقابل الرجال.
- معدل النساء في مناصب وزارية أولى (رتبة وزيرة) مقابل الرجال.
- معدل عدد السنوات التي شغلت بها النساء منصب رئيسة دولة/رئيسة حكومة.

حيث أنه يصنف تنافسية 146 دولة بمجال ردم فجوة النوع الاجتماعي من حيث مجموع العلامات الكلية والتي تحدد مرتبة الدولة بهذا المجال وهي نتيجة حتمية لإنجاز الدولة بكل مجال من المجالات التنافسية الأربعة أعلاه. ولذلك نجده يعرض لتنافسيتها بصورة تفصيلية كذلك، الأمر الذي يمكن لأي دولة من معرفة وضعها وقياسه ومقارنتها عالمياً (Global Benchmarking)مع الدول المتقدمة في هذه المجالات الأربع وبالتالي تحديد الجوانب التي يجب عليها معالجتها والخطوات الواجب إتخاذها للوصول لأرقى مراتب التنافسية العالمية في هذا المجال. الجدير بالذكر أن هذا التقرير يحول كل الأرقام والنسب إلى معدلات لقياس فجوة النوع، وكذلك يربطها بمعايير المساواة بحيث يكون الواحد الصحيح أعلاها والصفر أدناها، وكذلك فإنه قد حدد قيمة العلامة الكلية (أي العلامة المعيارية للمساواة) لأي مؤشر من هذه المؤشرات هي الواحد الصحيح بحالة وجود المساواة الجندرية وما دونه من عدم المساواة بين الجنسين لصالح الرجال يأتي متدرجاً من أربع منازل مئوية تقل عن الواحد الصحيح، وبحالة أن يكون المجموع فوق الواحد الصحيح يعني ذلك ردم فجوة النوع وعكسها لصالح النساء.

ومن المهم الإشارة إلى طريقة القياس التي صُمم هذا التقرير ليتبعها، وهي من خلال ثلاثة مفاهيم:

1. احتساب الفجوات في الوصول للموارد والفرص بدلًا من المستويات الحالية للموارد أو الفرص بهذه الدول، وبعيداً عن مستوى تقدم الدولة بشكل عام.
2. النظر إلى الفجوة من حيث المخرج أو النتيجة وليس من حيث المدخلات أو الآليات أو السياسات المطبقة.
3. يصنف الدول بناءً على مؤشر المساواة الجندرية بدلًا من مؤشر تمكين المرأة، فالهدف معرفة مدى المساواة الجندرية أكثر مِن تحديد مَن الطرف الذي يكسب المعركة بين الجنسين.

المقارنات المعيارية

لجهود تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تسعى السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2023-2031) إلى تعزيز تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية وخاصة فيما يتعلق بتقليص الفجوة بين الجنسين ومن هذا المنطلق ولأغراض التخطيط الإستراتيجي للسياسة، فقد تم الاستناد إلى مؤشرات الفجوة العالمية بين الجنسين 2022 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لإجراء المقارنات المعيارية لمعرفة التصنيف والترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يلي استعراضاً تفصيلياً بنظرة مقارنة لمراتب التنافسية العالمية للدول العشر الأولى في مجال تقليص وردم فجوة النوع الاجتماعي ومقارنتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب الركائز الأربع الأساسية للتنافسية للعام 2022:

ومما يستدل عليه من الجدول رقم (1) ، أن الدول الاسكندنافية لا زالت تحتل المراتب الأربع الأولى في ردم فجوة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة للعام 2022 حيث باتت تشكل الآن معايير مرجعية عالمية (Benchmarks) ذات فائدة كبيرة في مجال المقارنات الدولية كونها تعتبر دول قيادية ونموذج يحتذى به في مقدمة مساعي الوصول للمساواة الجندرية/مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وعليه فإنه سيتم اعتماد مؤشراتها كمعايير مرجعية في هذه السياسة الوطنية لتمكين المرأة، وقد تربعت ايسلندا على المرتبة الأولى عالمياً في عام 2022 من بين 146 دولة شاركت بالتقرير تلتها فنلندا ، فالنرويج، والسويد في المراتب الثانية والثالثة والخامسة على التوالي.، وجاءت نيوزيلندا في المرتبة الرابعة ، تلتها رواندا ونيكاراغوا وناميبيا وايرلندا والمانيا في المراتب السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة على التوالي. أما بالنظر لدولة الإمارات العربية المتحدة فنجدها قد حصلت على المرتبة 68 عالمياً، وتربعت على المرتبة الأولى عربياً .

والناظر إلى هذا التحسن يمكن تفسيره بوجود الخطط الإستراتيجية الوطنية والسياسات الممنهجة الراسخة الرامية لتقليص فجوة النوع على المستوى الوطني، عدا عن وضع الخطط التنفيذية الوطنية وبالشراكة مع كافة المعنيين لضمان تفعيل هذه السياسة وتحويلها لبرامج ومبادرات وتشريعات يمكن لمس أثرها على المستوى الوطني فتنعكس بالضرورة على المرتبة التنافسية للدولة عالمياً.

ومن هنا ومن إيماننا الراسخ بدورنا المحوري كاتحاد نسائي عام في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارنا الآلية الوطنية التي تقود وترعى مسيرة تمكين المرأة من خلال العمل الجاد والدؤوب مع كافة الجهات المعنية لتقليص فجوة النوع، وبالتالي رفع المرتبة العالمية لتنافسية الدولة بهذا المجال وفي أهم القطاعات المحورية الخاصة بتقدم أية دولة وهي الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة، تنبع أهمية هذه السياسة الوطنية لتمكين المرأة، ونحن في الاتحاد النسائي العام على وعي تام وإدراك كبير بضرورة ربط كل ذلك بخطط تنفيذية وطنية بمؤشرات أداء محددة قابلة للقياس والتقييم مع كافة المؤسسات لتؤطر وترسخ لصنع القرار والتشريع والإجراءات والممارسات والمبادرات والبرامج والأنشطة الدائمة الممنهجة والداعمة للمساواة الجندرية بكافة المجالات وعلى مستوى الدولة، مما سيضمن تنفيذ الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية لهذه السياسة مع ربط كل ذلك بخطط تفصيلية لمتابعتها وتقييمها.

يبين جدول رقم (2) المقارنات المعيارية لمراتب التنافسية فيما بين الدول العربية المشاركة بالتقرير العالمي لقياس فجوة النوع مع ربطها بالركائز الأساسية للتنافسية العالمية بهذا المجال للعام 2022:

جدول رقم (1)

مراتب التنافسية العالمية للدول العشر الأولى بمجال تقليص وردم فجوة النوع ومقارنتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب الركائز الأساسية للتنافسية للعام 2022

اسم الدولة	الرتبة الكلية بين دول العالم 2022	مجموع العلامات الكلية 2022	المشاركة الاقتصادية والفرص		التقدم المحرز بمجال الالتحاق بالتعليم		الصحة والبقاء على قيد الحياة		التمكين السياسي	
			الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة
أيسلندا	1	.908	11	.803	68	.993	121	.964	1	.874
فنلندا	2	.860	18	.789	1	1.000	78	.970	2	.682
النرويج	3	.845	27	.765	79	.989	119	.964	3	.662
نيوزيلندا	4	.841	39	.738	1	1.000	100	.966	4	.660
السويد	5	.822	5	.812	1	1.000	124	.963	10	.515
رواندا	6	.811	33	.747	108	.960	59	.974	7	.563
نيكاراغوا	7	.810	100	.637	1	1.000	36	.978	5	.626
ناميبيا	8	.807	20	.785	30	.999	1	.980	19	.463
أيرلندا	9	.804	35	.746	1	1.000	113	.964	11	.507
ألمانيا	10	.801	75	.695	81	.988	70	.972	8	.550
الإمارات	68	.716	132	.503	49	.997	122	.963	30	.402

1. The Global Gender Gap Report 2022, World Economic Forum

جدول رقم (2)

المقارنات المعيارية لمراتب التنافسية لمقياس تقليص وردم فجوة النوع الاجتماعي فيما بين الدول العربية (المشاركة بالتقرير) بحسب الركائز الأساسية للتنافسية للعام 2022

اسم الدولة	الرتبة الكلية بين دول العالم العربي 2022	الرتبة الكلية بين دول العالم 2022	مجموع العلامات الكلية 2022	المشاركة الاقتصادية والفرص		التقدم المحرز بمجال الالتحاق بالتعليم		الصحة والبقاء على قيد الحياة		التمكين السياسي	
				الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة	الرتبة	العلامة
الإمارات	1	68	.716	132	.503	49	.997	122	.963	30	.402
لبنان	2	119	.644	135	.492	90	.983	75	.971	110	.129
تونس	3	120	.643	140	.445	115	.943	85	.969	68	.216
الأردن	4	122	.639	125	.537	66	.993	136	.957	136	.069
السعودية	5	127	.636	128	.524	93	.979	116	.964	132	.077
مصر	6	129	.635	142	.403	103	.971	93	.968	78	.198
الكويت	7	130	.632	123	.542	47	.997	89	.968	145	.023
البحرين	8	131	.632	131	.507	54	.995	134	.959	137	.066
المغرب	9	136	.624	139	.447	114	.945	131	.961	99	.145
قطر	10	137	.617	133	.499	83	.987	142	.947	143	.033
عُمان	11	139	.609	137	.482	113	.950	130	.961	140	.041
الجزائر	12	140	.602	138	.466	126	.915	135	.958	134	.070

يبين جدول (2) أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل **المرتبة الأولى** على مستوى دول العالم العربي تليها دولة لبنان ثم تونس، فالأردن والسعودية في المراتب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي. بينما نجد أن مصر والكويت والبحرين والمغرب وقطر وعُمان تحتل المراتب السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادي عشر على التوالي.

جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز 68 عالمياً والأول إقليمياً في تقرير الفجوة بين الجنسين 2022 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وحصولها على المركز الأول عالمياً في 5 مؤشرات فرعية ضمن هذا التقرير:

وبين التقرير أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل عالمياً في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث تمثل المرأة نسبة 50% من عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ونسبة تمثيلها الوزاري في حكومة الدولة 27.5% وهما أعلى المعدلات العالمية. كما أن المرأة الإماراتية تمثل نسبة كبيرة في سوق العمل والوظائف التخصصية ووظائف المستقبل.

كما يبين هذا الجدول (1) الأشـواط التي يجـب علـى دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة أن تقطعهـا جـادةً فـي طريقهـا نحـو التميـز ضـمن مؤشـرات التنافسـية العالميـة بمجـال الصـحة والمشـاركة الاقتصادية حيث أنها حصلت على المراتب 122 و132 على التوالي. فإن أمام دولة الإمـارات العربيـة المتحدة تحدي قوي للوصـول إلى مصـاف الـدول العالميـة المتميـزة بهـذه المجـالات مثـل دولـة السويد التي حصلت على المرتبـة الخامسـة فـي مجـال المشـاركة الاقتصـادية والفـرص، و أحتلـت دولـة ناميبيـا المرتبـة الأولـى فـي مجـال الصـحة ، أمـا علـى صـعيد التمكـين السياسـي ، فـإن دولـة الإمارات العربية المتحدة بـدأت بخطـوات هامـة فـي مجـال التمكـين السياسـي للنسـاء وحققـت الرتبة 30 عالمياً مقارنة بدولة أيسلندا التي أحتلت المرتبة الأولى بالتمكين السياسي عالمياً ؛ وهـذا مما يشير ويؤكد على ما جاء سـابقاً مـن أن الـدول الإسـكندنافية تعتبـر الآن مثـالًا يحتـذى بـه فـي مجال تقليص وردم فجوة النوع الاجتماعي على مستوى العالم والتي لديها العديد مـن تطبيقـات أفضل الممارسات بهذا المجال والتي تعتبر علامات معيارية مرجعية عالمية يحتذى بها.

الإطار العام

للسياسة الوطنية لتمكين المرأة

الرؤية

مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثير في جميع المجالات وتعزيز جودة الحياة في المجتمع.

الرسالة

تعزيز مسيرة المشاركة الفاعلة للمرأة من خلال تطوير السياسات والبرامج للحفاظ على استمرارية دورها التكاملي في بناء مجتمع قوي ومتماسك.

منظومة القيم

العدالة

التنمية والعدالة الاجتماعية والتأثير، أسس لتحقيق السلام والأمن والازدهار وتوفير الإنصاف للمرأة الإماراتية بمختلف خصائصها الديموغرافية والاجتماعية.

التعاون

تعزيز العمل بروح الفريق الواحد بين كافة المؤسسات على المستوى الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الشفافية

تعزيز الشفافية فيما يتعلق بحرية تدفق المعلومات والمعرفة بأوسع مفاهيمها.

المواطنة

تعزيز الانتماء والعلاقة بين المرأة والدولة وذلك من خلال تشكيل شخصية المرأة وإكسابها مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وجعلها أكثر تمسكاً بقيم المجتمع والهوية الوطنية بما يعزز تماسك وتلاحم المجتمع.

الاحترام

تعميق قيم ومعاني التسامح والمساواة واحترام حقوق الإنسان ونشر قيم السلام والتعايش.

منهجية إعداد السياسة

تم اتباع منهجية تشاركية في إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2023-2031 تتلخص في المراحل التالية:

تقييم وقياس الأثر المتحقق وتحديد مواطن القوة وفرص التطوير الممكنة لتمكين المرأة للخطة 2015-2021.

عمل تقييم شامل للخطة 2015-2021 وبناءً على المخرجات والنتائج تم وضع السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031.

العمل مع الشركاء الإستراتيجيين من خلال وضع الأهداف الرئيسية والفرعية والمبادرات والمؤشرات وقياس الأثر بما يتسق مع الاحتياجات الفعلية والتطلعات المستقبلية للمرأة الإماراتية.

الغاية من السياسة

توفير إطار عام ومرجعي وإرشادي لمتخذي القرار في مؤسسات الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تعزيز جهود تمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مرتكزات السياسة

تم الاستناد في إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031 إلى جانب نتائج تحليل واقع المرأة على جملة من المرتكزات على النحو التالي:

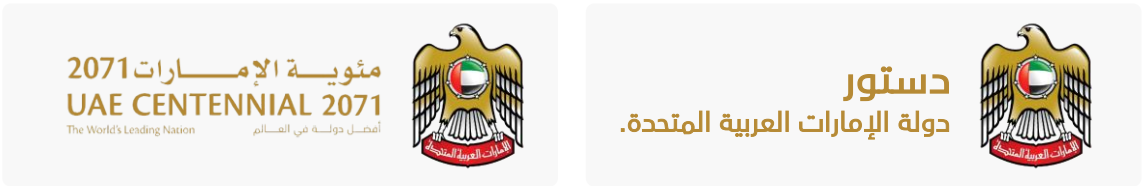

وثيقة قيم وسلوكيات
المواطم الإماراتي

منهاج عمل بيجين

أهداف التنمية المستدامة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة

إستراتيجيات النهوض بالمرأة العربية

مؤشرات التنافسية العالمية

ممكنات وعوامل نجاح السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031:

توفر الإطار السياسي والتشريعي الداعم لتنفيذ السياسة وإدماجها ضمن الخطط الإستراتيجية والسياسات المؤسسية.

الشراكات الإستراتيجية الفاعلة على المستويين الاتحادي والمحلي وعلى مستوى مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني عبر أطر تنظيمية ملائمة.

المتابعة والمراجعة والتقييم المستمر.

التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023–2031

بناء أسره مترابطة متماسكة وداعمة لتعزيز دور المرأة في المجتمع

إدماج المرأة في سوق العمل والقطاعات المستقبلية بصورة متوازنة تراعي أدوارها واحتياجاتها.

تطوير القدرات وتعزيز المهارات المستقبلية لدى المرأة

التوجهات الرئيسية الممكنة للسياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031:

تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة والممكنة لجودة حياة المرأة.

تعزيز العمل المؤسسي والشراكات على المستوى الوطني والدولي.

المحاور الرئيسية للسياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023–2031

استناداً إلى كل ما سبق استعراضه من رؤية ورسالة ومنظومة قيم وغاية السياسة وسياق وطني تحليلي لواقع الإنجازات والتحديات في مجال تمكين المرأة في التنمية الشاملة المستدامة، ومستعرضين أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، واضعين نصب أعيننا أن هذه السياسة ما هي إلا خطة عمل وطنية لبرامج ومبادرات هدفها وغايتها الأولى والأخيرة النساء والفتيات ومن خلالهم ولأجلهم، نجعلهم جزءاً لا يتجزأ من عملية تطوير التشريعات والسياسات والمبادرات والبرامج وتنفيذها لتعميق مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة وعلى مختلف الأصعدة لإحداث التغيير الإيجابي في تحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم والمجتمع والوصول بمكانتهم إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم.

ونحن على أتم القناعة أن هذا لن يتحقق إلا بتظافر جميع الجهود الرسمية وغير الرسمية وجميع الشركاء والمؤسسات والهيئات في مختلف المجالات، وعليه فقد تمت صياغة التوجهات الرئيسية والممكنة والفرعية للسياسة الوطنية للمرأة على النحو التشاركي مع كافة المعنيين، كالتالي:

التوجه الرئيسي الأول

بناء أسره مترابطة متماسكة وداعمة لتعزيز دور المرأة في المجتمع.

التوجهات الفرعية

1. وضع برامج لتعزيز التماسك الأسري ودعم قيام المرأة بدورها في الأسرة.
2. ضمان توافر والوصول إلى الشبكات دعم مجتمعية للمرأة للتعامل مع التحديات ومتطلبات الحياة.
3. ضمان توافر الخدمات الخاصة بمتطلبات الحياة بصورة موثوقة وآمنة وسهلة وتراعي خصوصية المرأة والأسرة.
4. دعم دور ومسؤوليات أولياء الأمور لأصحاب الهمم من المتعلمين من خلال تصميم مناهج وتجارب تعليمية مناسبة.
5. تعزيز الصحة النفسية للمرأة في مواجهة المتغيرات المجتمعية وتمكين حصولها على خدمات العلاجية والاستشارية والتأهيلية النفسية.
6. استمرارية وتطوير وتقديم برامج الصحة الوقائية والعلاجية الخاصة بالمرأة التي تتناسب مع احتياجاتها الحالية والمتوقعة.
7. تطوير مرافق عامة وخاصة رياضية تتناسب مع اهتمامات المرأة في الرياضة وتمكين استخدامها بما يراعي احتياجات وخصوصية المرأة.
8. إنشاء مراكز لحماية المرأة والأطفال المعنفين وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة من المراكز القائمة.

الأجهزة الحكومية الاتحادية والمحلية ذات الصلة

ومؤسسات المجتمع المدني والخاص ذات الصلة

جميع الشركاء أصحاب العلاقة

دوائر تنمية المجتمع المحلية

جميع الجهات ذات الصلة

التوجه الرئيسي الثاني

إدماج المرأة في سوق العمل والقطاعات المستقبلية بصورة متوازنة تراعي أدوارها واحتياجاتها

التوجهات الفرعية

1. زيادة فرص العمل القائمة على أنظمة عمل تتواءم مع الأدوار المختلفة للمرأة.
2. تطوير وتطبيق أنظمة ومعايير وممارسات استرشادية لبيئة العمل المثالية للمرأة، وضمان تفعيلها وتشجيع سوق العمل على تبنيها.
3. دعم تأسيس المرأة مشاريع مبتكرة ضمن القطاعات المستقبلية واستدامة تلك المشاريع بما يتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجهها في سوق العمل ودورها الحالي.
4. بناء ثقافة مجتمعية تثق بإمكانيات المرأة وتدعمها وتمكنها للقيام بدورها السياسي والاقتصادي.

وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

وزارة تنمية المجتمع
MINISTRY OF COMMUNITY DEVELOPMENT

وزارة الموارد البشرية والتوطين
MINISTRY OF HUMAN RESOURCES & EMIRATISATION

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
UAE GENDER BALANCE COUNCIL

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
Federal Authority For Government Human Resources

الاتحاد النسائي العام
General Women's Union

TDRA
هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
TELECOMMUNICATIONS AND DIGITAL GOVERNMENT REGULATORY AUTHORITY

الجهات الحكومية ذات الصلة

الجهات ذات الصلة

التوجه الرئيسي الثالث

تطوير القدرات وتعزيز المهارات المستقبلية لدى المرأة.

التوجهات الفرعية

1. تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الفتيات وربات المنازل والعاملات الراغبات في ذلك.
2. توفير التعليم المستمر واكتساب المهارات المستقبلية والتدريب المهني والتقني للمرأة.
3. تشجيع ودعم تطوير مؤهلات وبرامج أكاديمية للتجارة والتقنيات الرقمية تستهدف المرأة.
4. تطوير وتوفير برامج لمختلف المهارات الحياتية الداعمة للمرأة وتعزيز جودة حياتها.

وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

وزارة التربية والتعليم
MINISTRY OF EDUCATION

وزارة تنمية المجتمع
MINISTRY OF COMMUNITY DEVELOPMENT

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
UAE GENDER BALANCE COUNCIL

وزارة الداخلية
MINISTRY OF INTERIOR

وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي
EMIRATES SCHOOLS ESTABLISHMENT

الاتحاد النسائي العام
GENERAL WOMEN'S UNION

دوائر تنمية المجتمع　　دوائر الصحة　　الجهات ذات الصلة

التوجه الرئيسي الممكن الأول

تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة والممكنة لجودة حياة المرأة.

التوجهات الفرعية

1. تصميم قوانين وتشريعات ولوائح تنظيمية استباقية وتطوير القائم منها وفق السيناريوهات المحتمل حدوثها فيما يخص التمييز ضد المرأة.
2. ضمان إنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة لحماية المرأة من العنف والاعتداء والتمييز في العمل والأسرة.
3. تطوير القوانين والتشريعات واللوائح الاتحادية والمحلية التي تدعم حصول المرأة على منافع اجتماعية.

الجهات ذات الصلة

التوجه الرئيسي الممكن الثاني

تعزيز العمل المؤسسي والشراكات على المستوى الوطني والدولي.

التوجهات الفرعية

1. ضمان توافر البيانات الوطنية بحسب الجنس ومشاركتها مع الجهات المعنية بما يدعم اتخاذ القرارات.
2. دعم تأسيس إطار إحصائي متكامل للمرأة وإجراء الدراسات لتوجيه السياسات العامة والبرامج المعنية.
3. تعزيز وتطوير العلاقات والشراكات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية فيما يخص مجال تمكين المرأة وتحقيق التوزان.
4. ضمان تبني نهج تشاركي في العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأجندات الداعمة للمرأة والتي تعتمدها الدولة.
5. تعزيز التكامل في الأدوار ضمن القطاع العام المعني بالمرأة وحوكمة شؤونها.

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS & INTERNATIONAL COOPERATION

وزارة الموارد البشرية والتوطين
MINISTRY OF HUMAN RESOURCES & EMIRATISATION

وزارة تنمية المجتمع
MINISTRY OF COMMUNITY DEVELOPMENT

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
UAE GENDER BALANCE COUNCIL

الاتحاد النسائي العام
GENERAL WOMEN'S UNION

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS CENTRE

الجهات ذات الصلة

مراحل ومستويات وآلية التنفيذ

السياسة الوطنية لتمكين المرأة

مراحل ومستويات تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة

إن ضمان تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذاً فعالًا، بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة في الإطار الزمني المحدد، يتطلب تحديد المسؤوليات وآليات التنفيذ والمتابعة، والتشبيك الإيجابي مع المؤسسات المعنية، باعتبار أن السياسة تقدم إطاراً مرجعياً للمؤسسات العاملة في الدولة الاتحادية والحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كلٌ في مجال اختصاصه بما يوفر ويضمن متطلبات الحياة الكريمة والآمنة للمرأة وفق أفضل المعايير والممارسات.

الشركاء الرئيسيون

يعتبر الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والأمانة العامة للمجالس التنفيذية في كل إمارة أو من ينوب عنها، هم الشركاء الرئيسيون في متابعة تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشركاء الداعمون

كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

آلية التنفيذ والمتابعة

1. تتولى المؤسسات ذات العلاقة وضع خطط تشغيلية واعتمادها ضمن خططها الإستراتيجية.
2. يتم اعتماد الخطط والبرامج الموضوعة من قبل مجلس الوزراء والمجالس التنفيذية في كل إمارة.
3. يقوم الاتحاد النسائي العام بعقد اجتماعات دورية مع المؤسسات المعنية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطط، واقتراح التعديلات إذا تطلب الأمر ذلك لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

مراحل تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة

تسعى السياسة إلى تحقيق التوجهات الرئيسية والفرعية السابقة الذكر بحلول عام 2031 وسيتم ذلك من خلال مرحلتين على النحو الآتي: